أولا- متى تعتبر العلاقة القانونية دولية خاصة؟

تعتبر العلاقة القانونية دولية خاصة بالنظر إلى أحد المعيارين التاليين:

1- المعيار الموضوعي: مقتضاه أن العلاقة القانونية تنشأ دولية خاصة منذ بدايتها لتضمنها عنصرا أجنبيا على الأقل يجعلها مرتبطة بأكثر من نظام قانوني، مما يطرح تساؤلا هاما يتعلق بتحديد القانون الذي يحكمها والجهة القضائية المختصة بحكمها، ومثال ذلك أن يتعلق الأمر بعقد أبرم بين تونسي وجزائري في فرنسا، أو أن يكون النزاع ممثل في فعل ضار ارتكبه فرنسي ضد هولوندي في إسبانيا.

هذه العلاقات القانونية نشأت دولية خاصة لتعلقها بأكثر من قانون، وهي علاقات تبقى دولية خاصة أيا كانت الجهة القضائية التي ستفصل فيها، وهو ما من شأنه أن يطرح سؤالا هاما يتعلق بالبحث عما إذا كان قاضي الدولة المعروض أمامها النزاع مختصا بالنظر فيها، كما يطرح تساؤلا آخر يتعلق بتحديد القانون الذي يحكمها.

2- المعيار الشخصي : مقتضاه أن العلاقة تنشأ في بدايتها علاقة داخلية، ولكنها تتحول إلى علاقة دولية خاصة بالنظر إلى الشخص الذي يعالجها من الخارج، ومثال ذلك أن يتعلق الأمر بعقد أبرم بين فرنسيين في فرنسا، حيث أن هذه العلاقة تعتبر بالنسبة للقاضي الفرنسي علاقة داخلية، ولكنها تتحول إلى علاقة دولية خاصة إذا تم عرضها أمام قاضي دولة أخرى.